● أخبار قصيرة

بامكان ايران ان تكون شريكاً استراتيجياً لساحل العاج في صناعة البتروكيماويات

اعرب سفير ساحل العاج لدى البلاد «تاماكولو واتارا» في معرض اشارته الى طاقات ايران الواسعة في قطاع البتروكيماويات عن حرص بلاده على الافادة من الخبرات والقدرات الفنية للشركات الايرانية.
وقال واتارا على هامش المعرض التاسع عشر لـ«ايران بلاست» ان ثمة طاقات هائلة للتعاون بين الشركات الايرانية والعاملين في صناعات البلاستيك و البوليمر في ساحل العاج.
وقال انه التقى مساعد وزير النفط الايراني المدير التنفيذي للشركة الوطنية لصناعات البتروكيماويات حسين عباس زاده، معرباً عن امله بان يمهد هذا الحوار لتوسيع العلاقات الثنائية في القطاعات الصناعية والطاقة.

مليار دولار.. الصادرات غير النفطية من خوزستان

قال مساعد محافظ خوزستان للشؤون الاقتصادية «جواد كاظم نسب الباجي» ان الصادرات غير النفطية من المحافظة بلغت خلال الاشهر الـ ١٠ الاخيرة ٧ مليارات دولار. واضاف الباجي يوم الخميس في اجتماع لدراسة المؤشرات الاقتصادية في خوزستان، ان وزن الصادرات غير النفطية من المحافظة خلال هذه المدة زاد عن ٢٠ مليون طن اي بزيادة ١٧ بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

جلالي: قرب الانتهاء من وضع نص اتفاق ايراني روسي لنقل الغاز الى ايران

قال السفير الايراني لدى روسيا «كاظم جلالي» ان احد الموضوعات المهمة المتفق عليها بين طهران وموسكو في مجال التعاون المشترك في قطاع الطاقة، هو نقل الغاز الى ايران، اذ اتخذت الاجراءات الأولية ونقترب من وضع نص نهائي لذلك.
وأشار جلالي في حديثه على هامش معرض «ايران بلاست» الى اللقاء الاخير بين الرئيسين الايراني والروسي في الصين، قائلاً: ان المحادثات التي اجريت بين الرئيسين، شملت دراسة جميع ابعاد العلاقات بين البلدين لاسيما المشروعات الاقتصادية.
وأضاف: ان هذا اللقاء مهد لاتفاقات لكي تمضي الاعمال قدماً بسرعة اكبر وتتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ المشروعات.
وتابع جلالي: احد الموضوعات المهمة المتفق عليها بين طهران وموسكو في مجال التعاون المشترك في قطاع الطاقة، هو نقل الغاز الى ايران، ولذلك فان وفداً روسيا سيزور طهران الاسبوع المقبل للتوصل الى استنتاج لهذه الموضوعات.

في الاجتماع الـ٥٣ لمجلس إدارة الدول الأعضاء في اتحاد المقاصة الآسيوي

محافظ البنك المركزي: فائض الميزان التجاري الايراني إرتفع الى ٢٦,٨ مليار دولار

اعلن محافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين بأن فائض الميزان التجاري للبلاد ارتفع الى ٢٦,٨ مليار دولار في العام الايراني الماضي «انتهى في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٤» بزيادة قدرها ٥,٨ مليار دولار مقارنة مع العام السابق له.
واستعرض فرزين، في الاجتماع الثالث والخمسين لمجلس إدارة الدول الأعضاء في اتحاد المقاصة الآسيوي، آخر التطورات والإجراءات والإنجازات التي حققها اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية في العام الماضي والأشهر الأولى من العام الجاري، وقال: واجه اقتصاد إيران العديد من التحديات في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى فرض العقوبات، وبالطبع، الهجوم العدواني وغير القانوني من قبل الكيان الصهيوني والولايات المتحدة. وتابع: ارتكز النهج العام لسياسات البنك المركزي في التعامل مع التقلبات والاحتكاكات التي حدثت ولا تزال مستمرة على ترسيخ الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي في إطار ضبط وإدارة نمو السيولة، والحد من تقلبات أسعار الصرف، وتنظيم سوق النقد والصرف الأجنبي والتمويل، وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية، ودعم سبل عيش الأسر، مشيراً إلى أنه «بطبيعة الحال، يجري تنفيذ هذه السياسات على نطاق كلي منذ عام ٢٠٢٣ في شكل سياسات استقرار اقتصادي حول المحاور الثلاثة: «ضبط نمو السيولة»، و«جعل الاقتصاد وسوق الصرف الأجنبي قابلين للتنبؤ»، و«مراجعة اللوائح»، والتي استمرت خلال الفترة المذكورة وفقًا لظروف البلاد».

استخدام قدرات «الدبلوماسية الاقتصادية»

وأوضح فرزين: إن تنفيذ سياسات البنك المركزي في الفترة المذكورة في مجال سوق الصرف الأجنبي ارتكز على محاور إدارة تكاليف النقد الأجنبي، وزيادة الموارد المتاحة من النقد الأجنبي من خلال استخدام قدرات البلاد الدبلوماسية الاقتصادية، وتحسين توقعات المجتمع من خلال جعل الوضع الاقتصادي قابلاً للتنبؤ. وعليه، من أهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتعزيز استقرار سوق الصرف الأجنبي وقابليتها للتنبؤ، وكسب ثقة الجهات الاقتصادية الفاعلة، ومنع انتشار التقلبات المؤقتة في سعر الصرف إلى أسعار السلع الأساسية والمتعلقة بمعيشة الناس، تعزيز دور مركز الصرف الأجنبي والذهب الإيراني بهدف إنشاء سلطة تسعير وإطلاق سوق صرف أجنبي تجاري من خلال فصل مجموعات السلع، وزيادة حجم التبادلات الرسمية وتسهيل توفير أنواع مختلفة من الطلب على النقد الأجنبي، والموافقة على معايير عودة النقد الأجنبي من الصادرات إلى الدورة الاقتصادية للبلاد، وخلق توافق بين خريطة الصرف الأجنبي والتجارة في البلاد، وتوفير منصة لاستخدام موارد النقد الأجنبي المتاحة في الخارج من خلال الدبلوماسية النقدية والمصرفية، والاستجابة المناسبة لمختلف أنواع الطلب على النقد الأجنبي، وتطوير وتنويع الأدوات المالية من أجل منع التقلبات الحادة والمؤقتة في العملة والسيطرة على المخاطر المرتبطة بها.

ضبط الميزانية العمومية للبنوك ومؤسسات الائتمان

وأضاف فرزين: لإدارة تطورات السيولة، باعتبارها أحد العوامل الأساسية التي تحدد مسار حركة سعر الصرف، استخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية التقليدية، مثل عمليات السوق المفتوحة، بما في ذلك اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو»، واستخدام التسهيلات المنظمة، وإمكانية الإيداع بسعر الفائدة الأقصى في ممر ما بين البنوك، والإيداع بسعر الفائدة الأدنى من قبل البنوك، بالإضافة إلى ذلك، ولضبط نمو إصدار النقود من قبل البنوك ومؤسسات الائتمان، وفي إطار استهداف نمو السيولة، اتبع البنك المركزي بجدية سياسة ضبط الميزانية العمومية للبنوك ومؤسسات الائتمان خلال الفترة من عام ١٤٠١هـ.ش «٢١ اذار/مارس ٢٠٢٢ - ٢٠ اذار/مارس ٢٠٢٣» إلى عام ١٤٠٣هـ.ش «٢٠ اذار/مارس ٢٠٢٤ - ٢٠ اذار/مارس ٢٠٢٥».

تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي

كما صرح محافظ البنك المركزي قائلاً: إن تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي، وخاصةً خلال عام ١٤٠٣هـ.ش والأشهر الأولى من عام ١٤٠٤هـ.ش، كان له آثار ملموسة على سوق الصرف الأجنبي في البلاد. وتشير مراجعة التغيرات والتطورات في أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية إلى أنه على الرغم من تقلب سعر الصرف في السوق غير الرسمية بسبب الأحداث السياسية والأمنية، إلا أن سعر الصرف في السوق الرسمية «مركز صرف العملات الأجنبية والذهب الإيراني»، الذي يلبي الاحتياجات الحقيقية لمختلف قطاعات اقتصاد البلاد، ينمو بوتيرة معتدلة ومتماشية مع الواقع الاقتصادي.
وأشار فرزين إلى أن فائض ميزان المدفوعات للبلاد، الذي بلغ ٨,٦ مليار دولار في عام ١٤٠٢ هـ.ش، ارتفع بمقدار ٤,٧ مليار دولار ليصل إلى ١٣,٨ مليار دولار في عام ١٤٠٣ هـ.ش، وأضاف: «بفضل الفائض في التجارة وميزان المدفوعات، تمكنا من تخصيص مواردنا من النقد الأجنبي لشراء الذهب من الأسواق العالمية، بحيث أصبح البنك المركزي الإيراني العام الماضي من بين أكبر خمسة بنوك مركزية في العالم من حيث شراء السلع. وقد أدت هذه المشتريات إلى نمو احتياطيات الذهب لدى البنك المركزي الإيراني بنسبة ٣٧٪».
وأشار إلى أنه «على الرغم من جميع العقوبات، تمكنا من توسيع نطاق تفاعلنا مع الدول الأخرى في المجال الاقتصادي، وبناء علاقات مميزة مع دول المنطقة، والدول المجاورة، وأعضاء الاتحاد، وأعضاء مجموعة البريكس، في المجالات الاقتصادية والنقدية والمصرفية».

الأداء الإيجابي للنمو الاقتصادي

وأضاف محافظ البنك المركزي: «تشير البيانات المستمدة من المصادر الإحصائية والتقديرات الأولية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإيراني، شاملاً النفط، وباستثناء النفط، بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٠ هـ.ش (٢١ اذار/مارس ٢٠٢١- ٢٠ اذار/مارس ٢٠٢٢)، في عام ١٤٠٣ بلغ ٣,١٪ و٣,٠٪ على التوالي». ويشير الأداء الإيجابي للنمو الاقتصادي على مدى ٢٠ فصلا متتاليًا إلى استمرار النمو المقبول في الأنشطة الاقتصادية في البلاد. وصرح محافظ البنك المركزي قائلاً: «يُظهر استعراض أداء النمو الاقتصادي حسب مجموعات الأنشطة الاقتصادية (بالأسعار الثابتة) أن النمو الاقتصادي في عام ١٤٠٣ هـ.ش كان نتيجةً لنمو إيجابي في القيمة المضافة في جميع المجموعات الرئيسية.»
وأضاف: «بناءً على الأدلة المذكورة آنفًا، يمكن القول إن التخطيط وصنع السياسات، اللذين نُفِّذا رغم العقوبات وظروف الحرب، قد وفّرا أساسًا للاستقرار الاقتصادي والاستدامة بالاعتماد على القدرات المحلية». وأعرب فرزين عن أمله في أن يوفر هذا الاجتماع، في ضوء القدرات التجارية والمالية للدول الأعضاء، فرصة مناسبة لتعميق وتوسيع العلاقات النقدية والمصرفية وتسهيل التبادلات المالية والتجارية بين الأعضاء.

تعزيز دور مركز الصرف الأجنبي والذهب الإيراني بهدف إنشاء آلية تسعير

سعر الصرف في السوق الرسمية ينمو بوتيرة معتدلة ومتماشية مع الواقع الاقتصادي

في إطار الحملة الوطنية لـ«اعمار إيران»

وزير الطاقة: خططنا لانتاج ٧ آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية العام الجاري

اعلن وزير الطاقة الايراني عن التخطيط لزيادة قدرة إنتاج الكهرباء في البلاد من خلال محطات الطاقة الشمسية بمقدار ٧ آلاف ميغاواط هذا العام «ينتهي في ٢٠ اذار/مارس ٢٠٢٦». وقال عباس علي آبادي، يوم الأربعاء، على هامش مراسم زيادة إنتاج محطة «راشد» في مدينة تربت حيدرية «شمال شرق ايران» للطاقة بمقدار ٣٠ ميغاواط من خلال تركيب نظام تبريد، ردًا على سؤال حول زيادة حصة الطاقات المتجددة في محفظة الطاقة في البلاد: تشير الاتجاهات إلى تحرك في هذا الاتجاه، ونأمل في تحقيق الهدف المنشود بنهاية العام. وتابع: جرى التخطيط لزيادة قدرة إنتاج الكهرباء في البلاد من خلال محطات الطاقة الشمسية بمقدار ٧ آلاف ميغاواط هذا العام ومن المؤمل ان يتجاوز ١٠ آلاف ميغاواط العام المقبل، مضيفاً: «من المؤمل أن تُستخدم هذه الطاقة بأقصى قدر من الكفاءة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة والزراعة والقطاع المنزلي»، مطالباً المواطنين دعم الناشطين في قطاع الكهرباء.

محطات بقدرة ١٠٠ ميغاواط في ٨ محافظات

الى ذلك، أعلنت وزارة الطاقة الايرانية تدشين محطات للطاقة الشمسية بقدرة ١٠٠ ميغاواط في ٨ محافظات بمختلف انحاء البلاد. وفي إطار الحملة الوطنية «اعمار إيران» وبهدف الحد من نقص الطاقة، أُقيمت مراسم تدشين محطات للطاقة الشمسية بقدرة ١٠٠ ميغاواط، باستثمارات تبلغ ٣٠٠٠ مليار تومان، في ثماني محافظات إيرانية، بحضور وزير الطاقة عباس علي آبادي عبر الفيديو كونفرانس في مقر وزارة الطاقة. وقد بُنيت محطات الطاقة الشمسية هذه في مختلف محافظات البلاد، بما في ذلك ٣٣ ميغاواط في البرز، و٨ ميغاواط في أصفهان، وحوالي ١٢ ميغاواط في قم، و٣ ميغاواط في سمنان، و١,٤ ميغاواط في كلستان، و٠,١ ميغاواط في طهران، و٢١ ميغاواط في مركزي، و٢١ ميغاواط في يزد. مع تدشين هذه المحطات، ارتفعت القدرة المركبة لمحطات الطاقة المتجددة في البلاد من ١٩٦٦ ميغاواط في أغسطس/آب إلى أكثر من ٢٢١٦ ميغاواط. ويعكس هذا التوجه تسارع تطوير الطاقة المتجددة، حيث تُضاف ١٠٠ ميغاواط في المتوسط إلى قدرة محطات الطاقة الخضراء في البلاد أسبوعيًا. واستمرارًا لهذا البرنامج، من المتوقع أن تصل قدرة محطات الطاقة المتجددة في البلاد إلى ٧٠٠٠ ميغاواط بنهاية العام الايراني الجاري «ينتهي في ٢٠ مارس ٢٠٢٦»؛ وهو هدف يُعد إنجازًا بارزًا في قطاع الكهرباء في البلاد.

مباحثات في مجال الطاقة بين إيران وأرمينيا

أجرى المدير التنفيذي لشركة التكرير وتوزيع المشتقات النفطية الإيرانية، محمد صادق عظيمي فر، خلال زيارة قصيرة إلى أرمينيا، مباحثات مع وزير الاقتصاد ونائبه حول تطوير التعاون في مجال الطاقة وتعزيز تجارة المشتقات النفطية بين البلدين. وشارك في اللقاءات سفير الجمهورية الإسلامية في يريفان، حيث جرى بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك.
من جانبه، أكد وزير الاقتصاد الأرميني، جئورج بابويان، على أهمية توسيع التعاون مع إيران في قطاع الطاقة، مبدياً رغبة بلاده في استيراد الغاز المسال من طهران، باعتباره أساساً لشراكة طويلة الأمد ومثمرة، من شأنها أن تعزز أمن الطاقة في أرمينيا، مشيراً إلى فرص التعاون المستقبلية، بما في ذلك تنمية تجارة المشتقات النفطية، وتطوير البنى التحتية لتأمين الغاز المسال والطبيعي، والاستثمارات المشتركة في مجال الطاقة، إضافة إلى الاستفادة من القدرات اللوجستية والإقليمية للنقل. وفي لقاء منفصل، بحث نائب وزير النفط الإيراني مع آرمن سيمونيان، نائب وزير الاقتصاد الأرميني لشؤون البنى التحتية والإقليمية، البرامج المشتركة في مجال إنتاج وتجارة الوقود.